

إلغاء السلطة التشريعية: كلفة مرتفعة لتأسيس متسرع

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

لواحد ب 150 ألف دينار...} كان ذلك في خضم إجراءات استثنائية بطعم طموح سياسي ما فتئ صاحبه يعبر عنه منذ 2011 أي قبل ثماني سنوات من وقوع الخطر الداهم المبرر للإجراءات الاستثنائية.

تتعدّد مظاهر عداء المشروع السياسي لرئيس الجمهورية للبرلمان كسلطة عمومية مختصة بالتشريع والرقابة فعلى المستوى السياسي غير الرئيس تاريخ عيد الثورة من 14 جانفي الى 17 ديسمبر في إشارة الى رفض لحظة إلتحام ثورة الحرية والكرامة بنخبته السياسية كما ألقى لاحقا عيد الشهداء المخلد للملحمة التاريخية الفارقة [9 أفريل 1938] والتي ربطت بين معاني الشهادة والتضحية وفكرة "برلمان تونسي". ممّا تقدّم يتبيّن أنّ المشروع السياسي لسلطة الإجراءات الاستثنائية يعادي سياسيا فكرة البرلمان كسلطة تشريعية مستقلة.

تتواصل مظاهر معادات فكرة السلطة التشريعية المستقلة بإقرار دستور 2022 حيث تأكّدت السياسة الممنهجة لضرب البرلمان إذ قدّم الدستور الجديد نظاما سياسيا تسلّطيا لا مكانة فيه لمبدأ الفصل بين السّلت ولمراقبة بعضها لبعض حيث تشكّل جميعها وظائف تحقّق تمدّد سلطة الرئيس وكأنّ المشروع السياسي القائم يعلن العودة لما قبل الدستورية المعاصرة التي انطلقت في القرن الثامن عشر معلنة أنّ: «كل مجتمع لا تقرر فيه ضمانات لحقوق الافراد ولا يسود فيه مبدأ الفصل بين السلطات هو مجتمع ليس له دستور» {الفصل 16 من اعلان حقوق الانسان والمواطن للثورة الفرنسية 1789}

لم يكن مفاجئا ما أعلنته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من حصيلة هزيلة للمترشحين للوظيفة التشريعية كما ارتأها دستور 2022 ذلك ان خيار ضرب البرلمان كسلطة عمومية مهمتها التشريع خيار مؤسس للنظام السياسي الذي تسلّل عبر الإجراءات الاستثنائية. ففي الوقت الذي وقع تسويق النظام الانتخابي الجديد الذي يقوم على الاختيار على الافراد عوض القوائم على انه النظام الاقدر على عكس السيادة الشعبية في المجلس النيابي القادم تبين مجريات الأحداث و حصيلة الترشيحات المعلنة شعبية التأسيس الجديد ذلك ان المرأة لم تتمكّن من الترشح الا بنسبة تقارب 15% من جملة الترشيحات المقبولة و أنّ 10% من الدوائر الانتخابية [بين دوائر دون ترشيحات ودوائر بمرشح وحيد] مجبرة على تصعيد نوابها دون تنافس انتخابي أو تنظيم دورة استثنائية قد تفشل مرة أخرى في الحصول على ترشيحات ناهيك عن الشوائب التي اعترضت عملية الترشيحات من شراء للترشيحات وهيمنة للمال الفاسد ولدوائر التأثير الجهوي و القبلي و الاسري و للعائلات المتنفذة حسب ما عبّرت عنه العديد من الجمعيات المختصة في مراقبة الانتخابات.

في سياق متصل استهدفت الإجراءات الاستثنائية السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس نواب الشعب الذي انتخب بشكل ديمقراطي في 2019 بالتعطيل ثم بالحل بعد ان وقع عدّه خطرا داهما على البلاد {اربيقت فيه الدماء وبيع فيه التصويت على الفصل 1

إنّ هذا التوجّه المعادي للبرلمان ستكون له كلفة سياسية باهظة والتي قد تؤدي الى تفكك الدولة وانفراط عقدها الاجتماعي كذلك كلفة مالية عالية ليس اقل من ان تسرع في الانهيار المالي للدولة مهما كانت محاولات الإنقاذ والتدارك حيث وبالعودة الى قراءة الاحداث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية للإجراءات الاستثنائية يتضح سرعة نسق الانهيار المالي للدولة الذي ما كان ليقع لولا غياب سلطة تشريعية مستقلة، يكفي ان نشير في هذا السياق الى العناصر التالية:

1: اثقال كاهل البنوك المحلية بالتدائين العمومي مما ساهم في تراجع دورها التنموي مخلفا مزيدا من الانكماش الاقتصادي. في غياب السلطة التشريعية التي تصادق على قوانين الاقتراض الداخلي والخارجي وفي سياق الازمة العالمية المستفحلة جراء الحرب الروسية على أوكرانيا وفي اعقاب مخلفات ازمة كورونا التي اجهزت على المنوال التنموي المنتهية صلاحيته إلتجأ رئيس الجمهورية الى تكثيف التدائين العمومي الداخلي عبر تقنية المراسيم المحصنة من الرقابة القضائية حيث وبمجرد امضاء يكتسي قرار تدائين عمومي من بنوك داخلية او خارجية الحجية القانونية والنفذ العاجل. إنّ هذا التوجه مخالف تماما لمبدأ الشرعية على الأقل من جانبين حيث استقرت التجارب الدستورية الحديثة انه كل اجراء مالي سواء تعلق بمجال الضرائب او بمجال التدائين العمومي {على اعتبار ان دافعي الضرائب هم من يتحملون خلاص الدين العمومي في نهاية المطاف} يجب ان يحظى بمصادقة ممثلي الشعب وبإمكانية معارضته امام جهة قضائية في حالة تعلقه بحقوق الافراد او المجموعة. ان هاذين المعيارين مغيبين تماما في هندسة الإجراءات الاستثنائية

لذلك يصح ان نتساءل عن مصير هذه المراسيم في حالة رفض «الموظفون» الجدد في الوظيفة التشريعية المصادقة على المراسيم التي كان أطلقها رئيس الجمهورية ويبقى الاحتمال أكثر جدية في حالة عودة الديمقراطية حيث من المؤكّد ان مؤسسات تحترم ناخبها لن تقبل المصادقة البعيدة على العبث الذي طال البلاد اثناء فترة الاستثناء.

2: على المستوى الاقتصادي أيضا يعود السبب الرئيسي لارتفاع التضخم الذي بلغ لأول مرّة نسبة 9.2 % في نهاية شهر أكتوبر 2022 مخلفا اهتراء كبيرا في القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة وفاقم نسبة الفقر من 15% الى 17% حسب الأرقام الرسمية للدولة يعود أساسا الى غياب الدور الرقابي لسلطة تشريعية منتخبة حيث كان بالإمكان مساءلة محافظ البنك المركزي الذي ساير سلطة الإجراءات الاستثنائية في سياسة توفير النقد على حساب القيمة او حتي سحب الثقة منه كما كان بإمكان السلطة التشريعية تحمل مسؤولياتها في ارتفاع التضخم عبر مساءلة الحكومة او سحب الثقة منها ان كل هذه الخيارات غير متاحة في الحاضر نظرا لحل البرلمان و الغاء العمل بدستور 2014 وغير متاحة في المستقبل لان دستور 2022 لا يمكن الوظيفة التشريعية من هذه الآليات إلا شكليًا.

: دائما في علاقة بالتوجهات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية يمثل غياب السلطة التشريعية عائقا مخرّبا امام استدامة المشاريع الإصلحية التي شرعت فيها الحكومة بشكل آحادي يكفي ان نشير في هذا السياق الى المخطط الاستراتيجي للتنمية المخطط الثالث عشر والذي أعدته الإدارة بدون استشارة الفاعلين الحقيقيين والذي سيقع اقراره عبر تقنية المراسيم وكذلك المفاوضات "السريّة" الدائرة مع صندوق النقد الدولي والتي ستفضي قريبا الى اتفاق نهائي ستمتد آثاره الى سنوات عديدة دون تشريك الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

النظام هو الأقل سوءا من غيره. فالحل ان نستثمر أكثر في الديمقراطية وان نبحت عن الخلل في النظام الذي أرسنه الديمقراطية التونسية عبر دستور 2014 وان تسارع النخبة بكل مكوناتها وأطيافها في تقديم البدائل وإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل تمام غرق السفينة.

: رسم السياسات العمومية والمالية للدولة لمدة لا تقل على ثلاثة سنوات في غياب سلطة تشريعية. تجدر الإشارة في هذا السياق الى قانون المالية لسنة 2022 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة وقانون المالية لسنة 2023 وقانون المالية لسنة 2024 والذي بدوره سيكون أمام استحالة واقعية لصدوره في شكل قانون الا في حالة اكتمال الوظيفة التشريعية الجديدة بإرساء مجلس الجهات والأقاليم. لم يسبق لاي نظام ديمقراطي ان استفرد رئيسه بالإعداد والمصادقة وتنفيذ وربما غلق قانون المالية لمدة ثلاثة سنوات متواصلة مهما كان سبب الاستثناء حيث وبالعودة الى إدارة الاستثناء في التجارب المقارنة يتبين ان قانون المالية دائما كان موكولا لممثلي الشعب او للاستفتاء. إن ما يقع في تونس تحت طائلة الإجراءات الاستثنائية عبث لم يسبق له مثيل فحسب أعتى الدكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية تحرص على مصادقة شكلية لممثلي الشعب لقوانينه المالية حرصا منها على ايسر مقومات الشكلية القانونية لقانون خصوصي تمنع كل المنظومات والمدارس القانونية صدوره عبر مراسيم الا استثناء لمدة ثلاثية {ثلاثة أشهر} قابلة للتجديد ولا تشمل الا نفقات التصرف {الموارد تبقى دائما خاضعة للقانون}.

كل عمليات سير الآراء تجمع على تفاقم اليأس لدى عموم التونسيين وفقدان ثقتهم في المستقبل. عرفت تونس في تاريخها العديد من الأزمات التي تمكّنت بالخروج منها عبر التعايش السلمي بين مكونات المجتمع السياسي والاجتماعي والدولة وبينت التجربة انه كلما تفرد الحاكم بالقرار الا وكانت كلفة الإصلاح أثقل. إنّ الدفاع على نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات مرده قناعة بأن هذا